

او العرق او القومية او الجنس او الطائفة » .

وبعكس ما رأينا في حديثنا عن موقف حكومة الليكود الاسرائيلية الجديدة من العرب بشكل عام ، وعن سياستها المستقبلية من الناحية السياسية والاقليمية والتي تتسم بالغموض والثورية الى حد ما ، وباللعب على الوسائل والخيل الدبلوماسية ، بين ما هو مرغوب فيه وما هو ممكن ، مما يترك المجال لاحتمالات الصواب والخطأ ، فان موقف الحكومة الحالية وسياستها المستقبلية فيما يتعلق بالشعب الفلسطيني ومستقبل الاراضي الفلسطينية المحتلة واضح وصريح ، ولا مجال لاحتمالات فيه ، لكونه ينبثق من « الاجماع القومي لدى الشعب اليهودي وجميع الاحزاب في اسرائيل - عسدا الحزب الشيوعي راجح - ، على عدم الانسحاب من الضفة الغربية وقطاع غزة ، واعتبارها ارضا محررة من الاحتلال الاجنبي ، وجزءا لا يتجزأ من اسرائيل ، وعدم قيام كيان فلسطيني عليها » على حد تعبير بيغن وديان وشارون ووايزمن بل ووفقا لتصريحات رؤساء الحكومات العراقية السابقة ، جولدا مئير ورايين وبيرس منذ حرب ١٩٦٧ وعلى طول صفحات الصحف الاسرائيلية وعرضها ، وفي مختلف المواقف ، اذ لا خلاف بالتالي بين المعراخ والليكود ، او سائر الاحزاب الاسرائيلية الاخرى - سيوى - راجح - على حد تعبير مناخيم بيغن ، على هذه « المسألة الوطنية » .

ولهذا ، فان هذا الموقف ، هو موقف ثابت من حيث الجوهر ، ولا يتحول ، وأي تفسير وتحليل له غير ما يعنيه بحرفيته ، وكما هو مطروح علنا ، هو تفسير خاطيء من اساسه .

اسرائيل لن تتراجع . لن تتنازل . لن تنسحب من أي شبر من الاراضي

ادارية . ، اي منطقة ائذارية لمنع احتمال حرب جوية وبرية تشنها مصر ضد مراكز السكان .

هذا بالاضافة الى :

٢ - من الشرق - نهر الاردن والاودية مع امتداد نهر اليرموك .

وبهذا نستطيع اختصار « حدود دولة اليهود » هذه بانها تمر من جبل الشيخ الى شرم الشيخ .

•• ومن الفلسطينيين

جاء في الخطوط الاساسية لحكومة ليكود ، فيما يتعلق بالموقف من الشعب الفلسطيني والاراضي الفلسطينية المحتلة انه :

● « للشعب اليهودي حق تاريخي وابدوي في « ارض اسرائيل » ، وغير قابل للنقض .

● « الحكومة تخطط وتقيم وتدعم الاستيطان المدني والفردى على ارض الوطن وفقا لاهداف الدولة الصهيونية ومتطلبات امنها .

● « تضع الحكومة ، حركة الهجرة اليهودية الى اسرائيل على رأس قضايا الامة .

● « يخول الكنيست الحكومة بتطبيق قانون الدولة وحكمها وادارتها على كل منطقة تابعة « لارض اسرائيل » . هذه الصلاحيات البرلمانية تكون خاضعة لاعتبارات الحكمة الدائمة ، ولن تنفذها ما دام ثمة مفاوضات تجري على معاهدة سلام بين اسرائيل وجاراتها ، ويكون الامر مرتبطا باختيار الوقت الملائم وبالاختبار السياسي للحكومة ، وببحث خاص في الكنيست وبموافقته .

● « المساواة في الحقوق لكامل المواطنين والسكان ، دون فرق في الدين